تمديد حالة الطوارئ لثلاثة اشهر في جميع أنحاء البلاد

السيسي يعد مواطنية: تغيير وجه الريف المصري خلال 3 سنوات

الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي

جانب من المؤتمر الصحفي لوزيرة الصحة المصرية

وزيرة الصحة : بدء حملة التطعيمات ضد «كورونا ».. و«الجيش الأبيض» أول المتلقين

كل المستشفيات الحكومية ستوفر اللقاح المضاد للفيروس

القاهرة – "وكالات": دافع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، عن خطط العمل، التي تنفذها الحكومة في مجالات عدة، وقال أمس الأول إنها تتحرك في كل القطاعات، داعياً في الوقت نفسه إلى «تحديد» الزيادة السكانية بهدف تحقيق مستهدفات التنمية التي تسعى لها البلاد.

وتعهد السيسي خلال افتتاح عدد من المشروعات أمس الأول، بـ«تغيير كبير في شكل الريف المصري خلال ثلاث سنوات»، وقال إن مواطنيه سيجدونه (الريف) «بشكل مختلف تماماً بعد المهلة التي حددها»، مضيفاً: «إننا نُنشئ محطات معالجة ثنائية وثلاثية (للمياه)، ولا يمكن السماح ثانية بتوجيه الصرف الصحي إلى الترع والمصارف (المستخدمة في الزراعة)».

وذكّر السيسي مواطنيه بحل أزمة انقطاع الكهرباء، وعدم وصول الخدمة إلى مناطق نائية في البلاد، وقال إن المصانع «كانت تُغلق بسبب الكهرباء، والمستشفيات واجهت خطورة على حياة الأطفال في الحضانات، واليوم لدينا كهرباء زائدة، ويمكننا التصدير لدول الجوار».

وأضاف السيسي موضحاً: «لم نترك قطاعاً إلا وعملنا فيه، وذلك عبر الشركات المصرية، لأن الاستعانة بمثيلاتها الأجنبية كان سيكلف البلاد الكثير، خصوصاً من العملات الأجنبية».

وفيما بدا رداً ضمنياً على انتقادات راجت خلال الأسبوعين الماضيين، بشأن مشروع للقطار الكهربائي، تعاقدت مصر على تنفيذه مع إحدى الشركات الألمانية بطول ألف كيلومتر، وتكلفة 23 مليار دولار، علق السيسي بالقول: «النقاش مقبول ونحترمه ونقدّره، وقطاع السكة الحديد حالياً يصل إلى نحو 10 آلاف كيلومتر، وعلينا النظر إلى هذا القطاع قبل تطويره، والدولة لم تترك هذا القطاع، وتم البدء في ميكنة وكهربة الخطوط. ومع نهاية العام الجاري 2021 لن نجد عربة قديمة على السكة الحديد».

وأضاف السيسي مخاطباً مواطنيه: «أسمع أسئلة عن أين التعليم من التطوير؟ نحن لا نترك مجالاً إلا ونعمل فيه، ولكن عندما تسألونني عن التعليم فإنا أسألكم عن تحديد النسل»، وتابع قائلاً: «الدولة فيها جهد جبار وإنجازات، لكن دائماً الزيادة السكانية لا تترك لنا فرصة لهذا الأمر».

ودائماً ما يحذّر الرئيس المصري من خطورة الزيادة السكانية إلى الحد الذي عد معه في تصريحات له عام 2017 أن «الإرهاب والزيادة السكانية هما أكبر خطرين يواجهان مصر في تاريخها».

وأصدر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي قراراً بتمديد حالة الطوارئ في جميع أنحاء البلاد لمدة ثلاثة أشهر، اعتباراً من صباح أمس الأحد.

ووفقاً للقرار، الذي أوردته وكالة أنباء الشرق الأوسط، تتولى القوات المسلحة وهيئة الشرطة اتخاذ ما يلزم لمواجهة أخطار الإرهاب وتمويله وحفظ الأمن في جميع أنحاء البلاد، وحماية الممتلكات العامة والخاصة، وحفظ أرواح المواطنين.

وأعلنت حال الطوارئ في أرجاء مصر كافة في أعقاب اعتداءين نفذهما متطرفون في التاسع من أبريل 2017 واستهدفا كنيستين قبطيتين في طنطا (دلتا النيل) والإسكندرية (شمال) وأسفرا عن سقوط 45 قتيلاً.

ويأتي تمديد الطوارئ تزامناً مع بدء حملة التطعيمات للوقاية من فيروس كورونا للطواقم الطبية.

وبدأت أمس، حملة التطعيمات ضد فيروس كورونا، والطواقم الطبية، أو ما يُطلق عليه في مصر "الجيش الأبيض" هم أول المتلقين للقاح.

وأكدت وزيرة الصحة المصرية هالة زايد، أمس، أن كل المستشفيات الحكومية في البلاد ستوفر اللقاح المضاد لفيروس كورونا المستجد بداية من اليوم ، مع إطلاق الوزارة حملة التطعيم ضد الوباء.

وفي مؤتمر صحفي بعد بدء الحملة رسمياً من مدينة الإسماعيلية، أشارت هالة زايد إلى أن مصر اتفقت على الحصول على أكثر من 100 مليون جرعة من اللقاحات المضادة لفيروس كورونا، وستكون الأولوية لعناصر الخط الأول من العاملين في مجال الرعاية الصحية، وبعدهم كبار السن.

وقالت الوزيرة: "لا توجد تحديات مالية للحصول على اللقاحات، فصندوق تحيا مصر سيمول صفقات شراء اللقاحات. خلال أيام سيتم تسجيل لقاح صيني وروسي وبريطاني".

وطالبت وزيرة الصحة كبار السن بالتحرك للتسجيل من أجل الحصول على اللقاح، مضيفة: "كل من هو فوق 65 سنة عليه التوجه لأقرب مستشفى حكومي للتسجيل للحصول على اللقاح".

وكان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أعلن أمس الأول في تصريحات صحفية، أن حملة التلقيح في البلاد ستبدأ الأحد للفئات الأولى.

وذكرت وزارة الصحة المصرية في وقت سابق، أن عملية توزيع اللقاحات، ستبدأ بتطعيم الأطقم الطبية في مستشفى للعزل بمحافظة الإسماعيلية.

وكانت مصر تسلمت أول شحنة من اللقاحات التي طورتها مجموعة الصين الوطنية للصناعات الدوائية "سينوفارم"، في ديسمبر الماضي.

الجامعة العربية ترحب بالتفاهمات الليبية حول توحيد مؤسسات الدولة

ليبيا: فتح باب الترشح للمناصب «السيادية»

مشاركون في اجتماعات طرفي الحوار الليبي في منتجع بوزنيقة

عواصم – «وكالات»: في أعقاب جولة جديدة من المحادثات في المغرب، أعلن وفدان يمثلان طرفي الأزمة الليبية، أمس الأول، افتتاح باب الترشح للمناصب «السيادية» السبعة في البلاد، من 26 يناير إلى 2 فبراير.

وتهدف هذه العملية إلى اختيار مرشحين لهذه المناصب الاستراتيجية في أقرب الآجال، حتى تتمكن السلطة التنفيذية التي سيتم انتخابها الأسبوع المقبل في جنيف، من «التنسيق بشكل سلس» مع المسؤولين الجدد، وذلك بحسب إعلان مشترك أصدره الطرفان، الجمعة، في بوزنيقة جنوب العاصمة المغربية الرباط.

كما تشمل تلك المراكز مناصب سيادية في البلاد، ومنها: محافظ مصرف ليبيا المركزي، النائب العام، رئيس هيئة الرقابة الإدارية، رئيس هيئة مكافحة الفساد، رئيس المفوضية العليا للانتخابات ورئيس المحكمة العليا، وفق المصدر نفسه.

وخلال اجتماعهم ببوزنيقة في أعقاب اجتماعات عدة نُظمت منذ سبتمبر في المغرب، قرر المشاركون في «الحوار السياسي الليبي» تشكيل مجموعات عمل صغيرة، بحسب البيان، بهدف الإعداد لعملية تقديم طلبات الترشح لهذه المناصب الرئيسية التي لطالما انقسم بشأنها طرفا الأزمة.

وفور الانتهاء من العملية، سيتم تقديم الترشيحات إلى ممثلين عن طرفي الأزمة، وفقاً للبيان المشترك الذي تمت تلاوته أمام وسائل الإعلام.

إلى ذلك يهدف الحوار السياسي الذي يجري في المغرب إلى المساهمة في عملية التسوية في ليبيا.

يشار إلى أنه في أكتوبر 2020، توصل طرفا النزاع إلى اتفاق على هدنة دائمة واستأنفا الحوار السياسي بدعم من الأمم المتحدة.

كما اتفق ممثلون من الجانبين، خلال اجتماعهم في مصر هذا الأسبوع، على تنظيم استفتاء على الدستور قبل إجراء الانتخابات المقررة في ديسمبر 2021. وستُعقد محادثات جديدة بين الأطراف الليبية بمصر في فبراير، لتحديد «خريطة طريق للاستفتاء والانتخابات»، وفق السلطات المصرية.

من جانب آخر أكدت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، أمس الأول، أن «الرئاسة المشتركة لمجموعة العمل المعنية بالشؤون الأمنية المنبثقة عن لجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا، عقدت اجتماعاً مع اللجنة العسكرية المشتركة 5+5».

وقالت البعثة إن «المشاركين في الاجتماع أكدوا التزامهم الكامل والمستمر بتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار مع اقتراب الموعد النهائي المحدد لرحيل جميع المقاتلين الأجانب والمرتزقة من ليبيا».

كما أضافت أن «الرئاسة المشتركة حثت القادة السياسيين الليبيين على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتسريع تنفيذ وقف إطلاق النار، وإعطاء الأولوية لفتح الطريق الساحلي بين أبو قرين وسرت، والإعادة الفورية لجميع المقاتلين الأجانب والمرتزقة».

من جهتها، أعلنت السفارة الأميركية لدى ليبيا نقلاً عن السفير ريتشارد نورلاند، أمس الأول، أن «أعضاء اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 برهنوا على قدر كبير من الشجاعة في دفاعهم عن مطالب الشعب الليبي بمغادرة القوات الأجنبية والتنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار».

وقال نورلاند إنه «آن الأوان لكي يُظهر السياسيون نفس القدر من القناعة من خلال معالجة القضايا التي حالت دون فتح الطريق الساحلي والسماح بإعادة فتح هذا الطريق المهم لمصلحة الليبيين واستقرار ليبيا».

كما أضاف: «أحث الليبيين على دعم منتدى الحوار السياسي الليبي لإكمال عمله، وأشعر بالارتياح مع بدء مُهلة الأسبوع لتقديم الترشيحات لمناصب مجلس رئاسي من ثلاثة أعضاء ورئيس وزراء».

إلى ذلك أكد أن «أمام ليبيا فرصة لإحراز تقدم حقيقي يُتوج بانتخابات في ديسمبر المقبل».

كما رحبت جامعة الدول العربية بالتفاهمات التي توصل إليها وفدا مجلس النواب والمجلس الاعلى للدولة الليبيين بشأن توحيد المؤسسات الليبية وشاغلي المناصب السيادية للدولة وفق الإطار الذي ينظمه الاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات.

واشادت الامانة العامة للجامعة في بيان أمس بالتفاهمات التي توصل اليها الوفدان في الاجتماعات التي استضافتها المغرب في بوزنيقة يومي 22 و 23 يناير الحالي بهذا الشان.

كما اشادت بالتفاهمات التي توصل اليها الوفدان خلال الاجتماعات التي استضافتها الحكومة المصرية في مدينة الغردقة بخصوص الترتيبات الدستورية التي تمهد للانتخابات المقرر إجراؤها في البلاد نهاية العام الجاري.واكدت الجامعة دعمها كافة الجهود الوطنية التي ينخرط فيها الاشقاء الليبيون في سبيل التوصل الى تسوية سياسية متكاملة للوضع في ليبيا.

واعربت عن الثقة في أن «هذا التقدم المهم» سيساهم في حلحلة الأزمة الليبية ودفع مسارات التسوية التي ترعاها الأمم المتحدة لاسيما ما يتصل بتشكيل السلطة التنفيذية الجديدة وتوحيد المؤسسات الليبية وتنفيذ أحكام اتفاق وقف إطلاق النار والشروع في التحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية.

استشهاد فلسطيني جراء إطلاق قوات الاحتلال قنابل الغاز في الضفة الغربية

«الخارجية» الفلسطينية تحمل الحكومة الإسرائيلية المسؤولية عن عدوانها المتواصل على المسجد الاقصى

رام الله – «وكالات»: حملت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة والمباشرة عن العدوان المتواصل على المسجد الأقصى واعتبرته استفزازا خطيرا لمشاعر العرب والمسلمين.

ومنعت قوات الاحتلال الإسرائيلي أمس اعمال الترميم في قبة الصخرة ودهمت المصلى وحالت دون استكمال اعمال الترميم.

وقالت الخارجية في بيان صحفي ان هذا الاعتداء يأتي بعد اقل من 24 ساعة من قيام قوات الاحتلال بمنع لجنة اعمار الأقصى من تنفيذ اعمال صيانة دورية في المصلى المرواني محذرة من نتائج وتداعيات مخططاتها.

وأضافت انها «تنظر بخطورة بالغة الى هذا التصعيد اللافت بصفته امعانا احتلاليا في استهداف المسجد الأقصى وباحاته تمهيدا لبناء (الهيكل المزعوم)».

واعتبرت ما جرى «دعوة إسرائيلية رسمية لجر المنطقة الى مربع الصراع الديني» مطالبة المنظمات الدولية المختصة تحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية تجاه هذه الاعتداءات المتواصلة على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.

قوات إسرائيلية في ساحة قبة الصخرة

وقالت انها تواصل التنسيق مع نظيرتها وزارة الخارجية وشؤون المغتربين الأردنية بهدف تعزيز الحراك السياسي والدبلوماسي والقانوني الدولي الهادف الى توفير الحماية للمقدسات وفي مقدمتها الأقصى.

من جانب آخر استشهد عامل فلسطيني أمس بأزمة قلبية بعد اطلاق قوات الاحتلال الإسرائيلي قنابل الغاز المسيل للدموع باتجاه جموع العمال عند بوابة (فرعون) جنوب مدينة طولكرم بالضفة الغربية.

وقال امين عام اتحاد نقابات عمال فلسطين شاهر سعد في بيان صحفي ان فؤاد جودة (50 عاما) من بلدة (عراق التايه) في محافظة نابلس استشهد بعد اصابته بنوبة قلبية خلال محاولته عبور احدى فتحات جدار الفصل العنصري الذي اقامته إسرائيل بين الضفة الغربية والأراضي المحتلة عام 1948 في بلدة (فرعون).

ويعاني العمال الفلسطينيون اثناء عبورهم للعمل داخل الأراضي المحتلة من إجراءات القوات الاسرائيلية على حواجز الاحتلال وبوابات جدار الفصل العنصري حيث ينتظرون لساعات طويلة ليتمكنوا من العبور الى أماكن عملهم ويتعرضون للتفتيش ويستهدفون باطلاق الرصاص وقنابل الغاز والصوت.

السودان لإثيوبيا: ساندناكم في حقكم ببناء السد لكن لن نسمح بتشغيله دون اتفاق ملزم

الخرطوم – "وكالات": جددت وزارة الري والموارد المائية السودانية، تمسكها بمشاركة خبراء الاتحاد الإفريقي في المفاوضات حول سد النهضة مع مصر وإثيوبيا.

وقالت الوزارة في بيان أمس، إن السودان بدأ منذ وقت مبكر تحركا دبلوماسيا "لوضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته من الوعيد الإثيوبي وتهديده لحياة نصف سكان السودان على النيل الأزرق"، مبينةً أن ذلك يأتي مع تبقي أقل من ستة أشهر قبل أن تبدأ إثيوبيا في تنفيذ خطتها بالبدء في الملء الثاني لسد النهضة في يوليو المقبل.

وأبانت أنها قامت، بالتنسيق مع وزارة الخارجية السودانية، الأسبوع الماضي بـ"حملة تنوير واسعة لموقف السودان تجاه السد"، شملت معظم سفراء الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي (الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا وبريطانيا) بالإضافة إلى إيطاليا وهولندا والكونغو الديمقراطية، باعتبارها الرئيس القادم للاتحاد الإفريقي.

وأشارت إلى أن السودان "قصد إرسال رسائل واضحة من تحركاته الأخيرة للاتحاد الإفريقي، للتأكيد على أنه لا يزال مع حل القضايا الإفريقية داخل البيت الإفريقي، بالإضافة إلى التشديد على الدور الكبير للمجتمع الدولي في إقناع أديس أبابا بالتراجع عن موقفها".

وتوجّهت الخرطوم بـ"رسالة خاصة" لإثيوبيا مفادها بأن "السودان الذي وقف معها وساندها في حقها ببناء سد النهضة، لن يسمح بملء وتشغيل السد دون اتفاق قانوني ملزم يؤمن سلامة منشآته وحياة 20 مليون سوداني على النيل الأزرق".

ويرعى الاتحاد الإفريقي المفاوضات الراهنة حول السد بين السودان وإثيوبيا ومصر، لكنها متعثرة. والاثنين الماضي، كان السودان قد أعلن أنه يبحث "خيارات بديلة" لم يحددها بسبب تعثر المفاوضات الثلاثية حول السد.

وفي 10 يناير الجاري، ذكرت وكالة الأنباء السودانية، أن اجتماعاً سداسياً بين وزراء الخارجية والري في السودان ومصر وإثيوبيا، فشل في التوصل إلى صيغة مقبولة لمواصلة التفاوض.

وفي اليوم التالي، أعلن وزير الخارجية السوداني المكلف عمر قمر الدين، تقديم بلاده اشتراطات للاتحاد الإفريقي من أجل العودة إلى مفاوضات "ذات جدوى" في ملف السد، ملوحاً بأن الخرطوم لديها "خيارات" أخرى.

ومنذ 9 سنوات، تخوض الدول الثلاث مفاوضات متعثرة حول السد، وتصر أديس أبابا على ملء السد بالمياه حتى لو لم تتوصل إلى اتفاق بشأنه مع القاهرة والخرطوم، فيما تصر الأخيرتان على ضرورة التوصل أولا إلى اتفاق ثلاثي، لضمان عدم تأثرهما سلبا، خاصة على صعيد حصتهما السنوية من مياه نهر النيل.